=مصر: استمرار حملات القبض على منتقدي الحكومة ومعارضيها "يخيب" الآمال بشأن الإصلاح

تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق العميق بشأن استمرار حملات القبض والاعتقال التي تستهدف منتقدي الحكومة المصرية ومعارضيها عشية الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في سبتمبر/أيلول، وبشأن الأثر "المحبط" الذي تخلفه هذه الحملات على الانتخابات.

فقد أُلقي القبض على خمسة من أعضاء "مركز العدالة" وجماعة "شباب من أجل التغيير" يوم OP مايو/أيار، بينما كانوا يحضرون معرضاً نظمته "الحركة الشعبية من أجل التغيير" (كفاية) في القاهرة، وهم: جمال عبد الفتاح، وعلي محمود، وأحمد فؤاد، ورشا عزب، وعبده عبد العزيز حمادة. وقد وُجهت إليهم تهمة حيازة وتوزيع منشورات تدعو لمقاطعة التصويت في الاستفتاء العام على التعديلات المقترحة على المادة TS من الدستور المصري، والذي عُقد يوم OR مايو/أيار، كما تدعو إلى "إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي جذري". وقد مثلوا أمام نيابة جنوب القاهرة يوم OQ مايو/أيار، وقررت النيابة استمرار التحقيقات قبل توجيه الاتهام رسمياً إليهم. ويُعتقد أنهم محتجزون في قسم شرطة مصر القديمة.

وما زال رهن الاحتجاز أيضاً مئات ممن زُعم أنهم أعضاء في جماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة في مصر. وقد قُبض عليهم خلال حملات اعتقال واسعة النطاق في وقت سابق من مايو/أيار في أعقاب مظاهرات في عدة محافظات دعت إلى "إصلاح سياسي حقيقي وإلى إلغاء حالة الطوارئ". واتُهم المقبوض عليهم بالانتماء إلى جماعة محظورة، وحيازة منشورات تدعو إلى أفكارها، ونشر أخبار كاذبة، والمشاركة في مظاهرات تلحق أضراراً بالممتلكات العامة. وأفادت الأنباء أن نيابة أمن الدولة العليا جددت أوامر حبس كثير من هؤلاء لمدة NR يوماً لإجراء مزيد من التحقيقات.

ويُحتجز عشرات آخرون ممن زُعم أنهم أعضاء في جماعة "الإخوان المسلمين" بموجب قانون الطوارئ، بعد أن أصدرت وزارة الداخلية أوامر باعتقالهم في وقت سابق من الشهر الجاري. ويجوز للمعتقلين تقديم تظلم من أوامر اعتقالهم بعد PM يوماً، ولكن يجوز للسلطات بموجب قانون الطوارئ أن ترفض مثل هذه التظلمات وأن تأمر بتمديد الاعتقال الإداري لأي شخص ترى أن يمثل "تهديداً للأمن الوطني والنظام العام". ويُحتجز هؤلاء المعتقلون حالياً في سجن دمنهور بمحافظة البحيرة.

ولا تزال منظمة العفو الدولية تعرب للسلطات المصرية عن قلقها بشأن حملات القبض والاعتقال التي استهدفت منتقدي الحكومة ومعارضيها السلميين، كما تواصل مساعيها من أجل الإفراج عنهم فوراً. وما برحت المنظمة تشعر بالقلق من إبقاء الحكومة المصرية على سلطات الطوارئ التي تفرض قيوداً لا مبرر لها على الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع، وهو الأمر الذي يتعارض مع التزامات مصر بموجب القانون الدولي.

خلفية

في فبراير/شباط OMMR، أحال الرئيس حسني مبارك إلى مجلس الشعب (البرلمان) اقتراحاً بتعديل المادة TS من الدستور المصري بما يتيح إجراء الانتخابات الرئاسية بين أكثر من مرشح. ورغم الترحيب بهذه الخطوة، فقد اعتبر بعض النشطاء السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان أنها "غير كافية"، ونظموا مظاهرات للمطالبة بمزيد من الإصلاحات السياسية ولإلغاء حالة الطوارئ. كما دعا البعض، بما في ذلك عدد من أحزاب المعارضة بالإضافة إلى جماعة "الإخوان المسلمين"، إلى مقاطعة الاستفتاء. وأُلقي القبض على آلاف المتظاهرين، ومعظمهم من مؤيدي جماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة، مما يُعد استمراراً لنمط تمثل في تنفيذ حملات اعتقال واسعة النطاق لأعضاء جماعة "الإخوان المسلمين" أثناء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. ففي مايو/أيار OMMQ، على سبيل المثال، قُبض على SM ممن زُعم أنهم أعضاء في جماعة "الإخوان المسلمين" عشية انتخابات مجلس الشورى، وهو المجلس النيابي الثاني في مصر، واحتُجزوا بدون تهمة حتى شهر نوفمبر/تشرين الثاني التالي.

ويفرض قانون الطوارئ المصري قيوداً مشددة على حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع، حيث يخوّل قانون الطوارئ (وهو القانون رقم NSO لعام NVRU المعدل) للرئيس مبارك سلطة فرض الرقابة على الصحف وإغلاقها ومصادرتها استناداً لدواعي "السلامة العامة" و"الأمن الوطني"، كما يجيز احتجاز أي شخص يُعتبر "تهديداً للأمن الوطني والنظام العام" لأجل غير مسمى بدون تهمة أو محاكمة. وقد ظلت حالة الطوارئ سارية بشكل مستمر منذ عام NVST، باستثناء الفترة من مايو/أيار NVUM إلى أكتوبر/تشرين الأول NVUN، حيث رُفعت بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل. وقد أُعيد فرضها عقب اغتيال الرئيس أنور السادات، ومنذ ذلك الحين أصبحت تُجدد بصفة منتظمة، وقد جُددت مؤخراً في عام OMMP لمدة ثلاث سنوات أخرى.